

صناعة المالية الإسلامية في العالم بين الواقع والمأمول

The Islamic financial industry in the world between reality and expectations

جدايني سامية¹

¹ جامعة حسنية بن بوعلي - الشلف - (الجزائر) s.djedaini@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2021/12/07

تاريخ القبول: 2021/10/11

تاريخ الاستلام: 2021/08/22

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على واقع التمويل الإسلامي على المستوى الدولي ومدى أهميته في تطوير ودعم النشاط الاقتصادي خاصة بعد الفشل الذريع الذي حققه النظام المالي التقليدي من خلال عدة محطات وأخر ضربة وجهت للمالية التقليدية هي أزمة 2008 وأثارها وتداعياتها التي خلفتها على الاقتصاد الدولي، وكذا يهدف هذا البحث إلى إبراز أهم منتجات الصناعة المالية الإسلامية بالإضافة إلى الأسواق الجديدة التي دخلت إلى مجال المالية الإسلامية.

فقد حققت الدول التي تبنت منهج التمويل الإسلامي العديد من النجاحات وتمكنت من والولوج إلى السوق المصرفية الدولية كمنافس شديد لكبرى القوات الاقتصادية في العالم، وأخيرا لا تخلو الصناعة المصرفية الإسلامية والعقبات والمطبات بسبب عدم الاستقرار الذي تعرفه الساحة الاقتصادية العالمية والعديد من الأسباب الأخرى.

كلمات مفتاحية: الصناعة المالية الإسلامية، الصكوك الإسلامية، التكافل، صناديق الاستثمار الإسلامية.

تصنيف JEL: G23

Abstract:

This research paper aims to shed light on the reality of Islamic finance at the international level and its importance in developing and supporting economic activity, especially after the catastrophic failure achieved by the traditional financial system through several stations. As well as this research aims to highlight the most important products of the Islamic financial industry in addition to the new markets that entered the field of Islamic finance.

Countries that have adopted the Islamic finance approach have achieved many successes and have been able to access the international banking market as a fierce competitor to the major economic forces in the world.

Keywords: Islamic financial; industry Islamic instruments; Takaful; Islamic investment funds.

JEL Classification Codes : G23

المؤلف المرسل : جدايني سامية s.djedaini@univ-chlef.dz

1. مقدمة:

في ظل الرهانات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الدولي نتيجة التطورات الاقتصادية المتواصلة والتي تجلب معها على العموم مشاكل وأزمات وثغرات، أصبح إلزاما على الدول مراجعة شاملة ودورية لأولوياتها الاقتصادية والحفاظ على مؤسساتها وذلك لا يكون إلا بالتوجه للتمويل الاسلامي، فالصناعة المالية الاسلامية عرفت انتشارا واسعا نتيجة انتشار الاقليات الاسلامية في شتى أنحاء العالم، وقد أخذت المالية الاسلامية بعدا عالميا في أعقاب الأزمة المالية التي بدأت مع نهاية العام 2007 ولازالت تعصف بدول كثيرة، وفي هذا السياق أدرك كثير من خبراء المال أن قواعد المالية الاسلامية جعلت الدول التي تعتمد على التمويل الاسلامي بمنأى إلى حد ما عما تعرضت له الاقتصاديات المتطورة كما امتازت مختلف صيغ التمويل الاسلامية بالكفاءة وكانت أقل تأثرا بالصدمات المالية، وأكثر قدرة ومرونة في إدارة المخاطر المصرفية وفي هذا الصدد صدرت عشرات الكتب والدراسات والمقالات في الغرب، تطالب بمزيد من الانتشار للمعاملات المالية الاسلامية، كما أخذت بعض البنوك العالمية التقليدية في انشاء فروع وشبائيك خاصة بالمعاملات المالية الاسلامية، كما أن هناك اتجاه يدعو لإنشاء نظام مالي جديد يمزج بين ضوابط المالية الاسلامية ومرونة المالية التقليدية الغربية.

✓ السؤال الرئيسي

✓ من خلال ما سبق نستنتج أن المالية الاسلامية حققت نجاحات على خارطة العالم ولكنها تواجه العديد من التحديات بسبب الأخطاء الكثيرة التي ظهرت بعد النمو السريع والكبير لها، وفي هذا السياق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

" هل استطاعت الصناعة المالية الاسلامية الدخول إلى أسواق جديدة وفرض سيطرتها عليها؟ وما

هي التحديات التي تواجه المالية الإسلامية في ظل بيئة دولية غير مستقرة؟

✓ الأسئلة الفرعية

ولإجابة على السؤال الرئيسي نمر عبر الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية، يمكن صياغتها على

النحو التالي:

- هل لقت الصناعة المالية الإسلامية رواجاً خارج الدول الإسلامية؟

- ماهي العقبات التي واجهت المالية الإسلامية أمام المصرفية التقليدية؟

✓ الفرضيات

للإجابة على الأسئلة المطروحة حول موضوع البحث صغنا مجموعة من الفرضيات والمتمثلة فيما يلي:

- استطاعت المالية الإسلامية الدخول واكتساح أسواق العديد من الدول الغربية.

- بالرغم من الرواج الذي لاقتة المالية الإسلامية إلا أنها تبقى ضعيفة أمام الصناعة المصرفية التقليدية.

✓ أهمية الدراسة

يستمد البحث أهميته من خلال دور المالية التي حققها التمويل الإسلامي على المستوى العالمي خاصة بعد الأزمة العالمية 2008، فقد لاقت الصناعة المصرفية الإسلامية قبول دولي كبير وانتشار واسع لمختلف أدائها ومنتجاتها هذا ما وضعها في مواجهة صعبة وشرسة أمام جملة من التحديات أبرزها قوة الصيرفة التقليدية.

✓ أهداف البحث

تتمحور الأهداف الرئيسية لهذا البحث حول:

- نسعى من خلال هذا البحث إلى إظهار حجم التمويل الإسلامي العالمي للأونة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، وكذا إظهار أهم الأسواق الجديدة للتمويل الإسلامي؛

- نهدف من خلال البحث إلى إظهار أهم العقبات التي تواجه التمويل الإسلامي في ظل سوق تسودها الاجراءات التقليدية أكثر منها الإسلامية.

✓ المنهج المتبع

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع استخدمنا المنهج الاستنباطي في هذه الدراسة، وذلك بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع، وذلك من خلال تحليل مختلف البيانات والاحصائيات وصياغاتها في شكل رسومات بيانية.

✓ الدراسات السابقة

من خلال البحث في هذا الموضوع وفي حدود ما توفر لدينا من معلومات ومراجع تمكنا من

الاطلاع على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع نذكر منها على سبيل المثال:

- عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمدة قعلول، **الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع والتحديات وفاق**، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد 01، 2020.

تناولت الدراسة واقع الصناعة المالية الإسلامية بكل من الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا، وغطت كل من البنوك الإسلامية، التأمين التكافلي وأسواق رأس المال (الصكوك) فضلا عن القوانين والتشريعات ومتطلبات المطابقة الشرعية.

- مصيطفى عبد اللطيف، بوهريه عباس، **تشخيص تطور الصناعة المالية الإسلامية وآفاق الشمول المالي في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية- اقتصاديات خدمات المالية الإسلامية نموذجاً**، المجلة الدولية للمالية الريادية، المجلد 03، العدد 01، جانفي 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وتحليل تطور الصناعة المالية الإسلامية وآفاق الشمول المالي في عينة من الاقتصاديات الصاعدة والنامية في مجلس الخدمات المالية الإسلامية خلال الفترة 2012-2017. ولقد أفضت الدراسة إلى أن الصناعة المالية الإسلامية قطعت شوطا في مجال الأهمية النظامية وأنها تكابر لتكون لها الأهمية النسبية في تلك الاقتصاديات في المستقبل القريب الاقتصاد العالمي على المدى الطويل.

- أوصغير الويزة، **الصناعة المالية الإسلامية في العالم : الواقع والمعوقات**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، ديسمبر 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الصناعة المالية الإسلامية في العالم و أهم المعوقات التي تحد من تطورها و نموها حيث برزت الصناعة المالية الإسلامية في الدول الإسلامية و الغير إسلامية خاصة في الآونة الأخيرة واستطاعت تصميم مجموعات متنوعة و متزايدة من الخدمات و المنتجات المالية و المصرفية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الصناعة المالية الإسلامية في نمو و تطور مستمر من سنة إلى أخرى حيث وصل حجم الصناعة المالية الإسلامية بنهاية سنة 2016 ما يقدر ب 189310 بليون دولار موزعة في مختلف أوجه الصناعة المالية الإسلامية بالرغم من معاناتها من مجموعة من العراقيل التنظيمية و التشريعية.

2. تطور المالية الإسلامية في العالم خلال الفترة (2006-2018):

لا يزال التمويل الإسلامي يشهد نموا متسارعا كونه يمتلك العديد من المقومات التي تحقق له الأمن والأمان وتقليل المخاطر ومن المتوقع أن تشهد الصناعة المالية المصرفية الإسلامية تطورا واسعا لاسيما فيما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وابتكار منتجات جديدة للوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن.

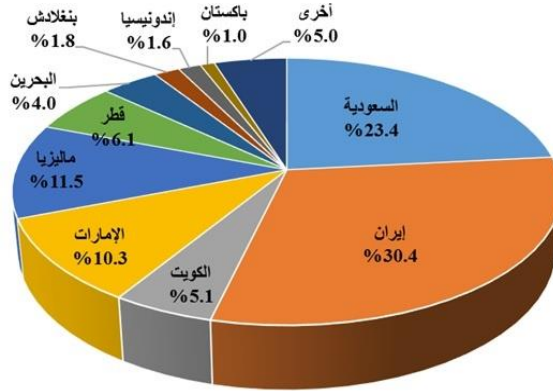
أظهرت احصائيات تحليلية أن الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية قد ارتفعت من 386 مليار دولار عام 2006 إلى 1642 مليار دولار عام 2018، علما أنه في العام 2018 ارتفع إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في العالم بـ 7,59% وهي زيادة ملحوظة عن تلك المسجلة في 2017.

وهذه التغيرات الايجابية الملحوظة خلال العام 2018 تم تسجيلها نتيجة زيادة تنوع في مصدر الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (مجلة the banker، 2019)[1].

ولقد سجلت افريقيا (جنوب الصحراء) أعلى معدل نمو على الصعيد العالمي خلال الفترة (2006-2017) يقدر بـ 13,65% تلتها منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بمعدل 13,63%، ثم آسيا بمعدل 8,25%.

يُظهر الرسم البياني رقم (1) حصة الدول من مجمل الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم للعام 2017، وهو يُظهر التركيز الكبير في الأصول المصرفية الإسلامية، حيث تستحوذ إيران على 30.4% من إجمالي الأصول الإسلامية، تليها السعودية (23.4%)، فماليزيا (11.5%)، فالإمارات العربية المتحدة (10.3%). وتحوز الدول العشر الأولى على نسبة 95.0% من مجمل الأصول المصرفية الإسلامية في العالم (اتحاد المصارف العربية، 2018)[2].

شكل 1: حصة أكبر 10 دول لديها أصول مصرفية إسلامية من مجموع الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم



المصدر: مجلة The Banker

1.2. قائمة أكبر 10 دول الأكثر تطوراً من حيث الصناعة المصرفية الإسلامية حسب تقييم IFDI¹ للعام 2018:

يقيس مؤشر تنمية التمويل الإسلامي IFDI التنمية الشاملة لقطاع التمويل الإسلامي من خلال تقييم العديد من الأسواق، وقد كشف هذا المؤشر السنوي الذي يغطي 131 دولة عن استمرار الانتعاش في تطور صناعة التمويل الإسلامي على مستوى العالم حيث ارتفعت قيمته من 9,9 عام 2014 إلى 10,5 في العام 2017 وهذا راجع للانتعاش الذي سجلته العام 2017 بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط في عام 2014. وكان هذا النمو مدعوماً بزيادة في الأسواق الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا بالإضافة إلى دخول أسواق جديدة لمجال التمويل الإسلامي مثل سورينام والعراق ونيجيريا وإثيوبيا، والتي كان لها الدور الكبير في رفع مؤشر تنمية التمويل الإسلامي IFDI للعام 2017. وقد تصدرت كل من ماليزيا والبحرين والإمارات العربية المتحدة في المراتب الأولى بين أسواق التمويل الإسلامي من حيث التنمية الشاملة، وقفزت المملكة العربية السعودية إلى المرتبة الخامسة والتي كانت مدعومة بالعديد من التطورات بما في ذلك إصدار أول صكوك سيادية دولية ومحلية في البلاد للعام 2017.

¹IFDI: the islamic finance development indicators

3. أوجه الصناعة المالية الإسلامية

تعتبر المؤسسات المالية الإسلامية والمتمثلة في: البنوك الإسلامية، الصكوك والتكافل والصناديق الاستثمارية، بالإضافة إلى المؤسسات المالية الأخرى، عماد الصناعة المالية الإسلامية، فحسب تقرير تومسون للفترة (2012-2017) تم قياس أدائها كالاتي:

عرفت أصول الصناعة المالية الإسلامية نموًا بمعدل مركب يقدر بـ 6% أي ما يعادل 244 تريليون دولار أمريكي في 2017 بالمقارنة مع 2012، والذي تم احتسابه بالاعتماد على إحصائيات 50 دولة (إيران، السعودية، ماليزيا) والتي تمثل أكبر الدول والتي تحوز على 65% من إجمالي أصول التمويل الإسلامي لـ 56 دولة أي ما يعادل 1,6 تريليون دولار أمريكي، وقد قدر معدل نمو الأصول المالية الإسلامية لدى السعودية وماليزيا بـ 8% و 16% على التوالي لسنة 2017، ولقد شهدت إيران انخفاض في حجم أصولها نتيجة انخفاض عملتها مقابل الدولار، ومع استمرار انخفاض قيمة الريال الإيراني من المتوقع أن تنخفض وأصول التمويل الإسلامي أكثر، على الرغم من نمو أصول المؤسسات المالية في الدول الإسلامية بنسبة 13% في عام 2017، ولقد شهدت قبرص ونيجيرو وأستراليا أسرع نموًا في حجم أصول التمويل الإسلامي من بين 56 دولة.

3. 1. عدد البنوك الإسلامية للعام 2017

وصل عدد البنوك في 2017 إلى 503 بنك إسلامي بما في ذلك 207 نافذة إسلامية، وتملك السعودية 16 بنك إسلامي بما في ذلك النوافذ والتي تعتبر ثاني أكبر سوق للتمويل الإسلامي بعد إيران تليها ماليزيا والامارات العربية المتحدة، وقد شهدت السعودية وماليزيا والامارات العربية المتحدة انخفاضات متتالية في عدد البنوك الإسلامية، وذلك بسبب الاندماجات التي حصلت بين العديد منها، كان آخر اندماج حصل في المملكة العربية السعودية بين البنك الأول (البنك السعودي الهولندي) والبنك السعودي البريطاني (saab) في ماي 2018 ومن المقرر أن تستثمر موجة الاندماجات (Islamic finance development report 2018, building momentum, Thomson reuters,

(2018، [3] حيث كشف بنك أبوظبي التجاري بتاريخ 1 ماي 2019، عن اكتمال عملية الاندماج بين كل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني، واستحواذ الكيان المدمج على مصرف الهلال، الذي يواصل بدوره مزاوله نشاطه كوحدة منفصلة للخدمات المصرفية الإسلامية وسيحتفظ بإسمه وعلامته التجارية الحاليين ضمن المجموعة. وقد ساهمت الصفقة في تعزيز مكانة بنك أبوظبي التجاري، ليصبح ثالث أكبر مؤسسة مصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تبلغ قيمة أصول المجموعة الإجمالية 417 مليار درهم وفقاً للبيانات المالية الأولية كما في 30 جوان 2019، كما تبلغ قاعدة عملائها حوالي مليون عميل (بنك أبو ظبي التجاري يوقع اتفاقية تعاون مع شركة امارتك لتسهيل عمليات الدفع الالكتروني، 2019، [4].

أعلن كل من بنك بروة وبنك قطر الدولي (ibq) عن توقيع إتفاقية إندماج نهائية تهدف إلى دمج وتوحيد أعمالهما لتثمر عن تكوين كيان بنكي رائد متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، لديه من السيولة والملاءة المالية ما يمكنه من المساهمة بقوة في الاقتصاد الوطني، من خلال تمويل المشروعات التنموية التي تساعد على تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، وبموجب هذه الاتفاقية، سيعمل البنكان على استكمال الخطوات اللازمة لإتمام عملية الاندماج والحصول على الموافقات المطلوبة من الجهات الرقابية وكذلك الحصول على موافقة المساهمين قبل نهاية 2018، على أن يتم اندماج الكيانين والعمل ككيان واحد بعد انعقاد الجمعيات العامة للبنكين واعتماد النتائج المالية الختامية للسنة المالية 2018، وسينتج عن عملية الاندماج كيان مشترك مجموع أصوله 80 مليار ريال قطري، وبقاعدة حقوق المساهمين تزيد عن 12 مليار ريال قطري، مما يدعم التنمية الاقتصادية في دولة قطر من خلال إنشاء شريك استراتيجي للحكومة والقطاع العام مع المساهمة في نمو القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة (اتفاق اندماج بين بنك بروة وبنك قطر الدولي (IBQ)، 2019، [5]. ويمتلك البنك التجاري نسبة 34.9% من أسهم البنك الوطني العماني، فقد بدأ مجلس إدارة البنك الوطني العماني في إجراء مناقشات مع بنك ظفار في جويلية 2018 للنظر في إمكانية إجراء عملية دمج بين الكيانين. وبعد دراسة المسألة على النحو اللازم، وبصفة البنك

التجاري كأحد المساهمين الرئيسيين بالبنك الوطني العماني، يؤكد البنك التجاري بأنه قد أخطر البنك الوطني العُماني عن عدم دعمه لعملية الدمج (الشركة الإسلامية للأوراق المالية، 2019) [6].

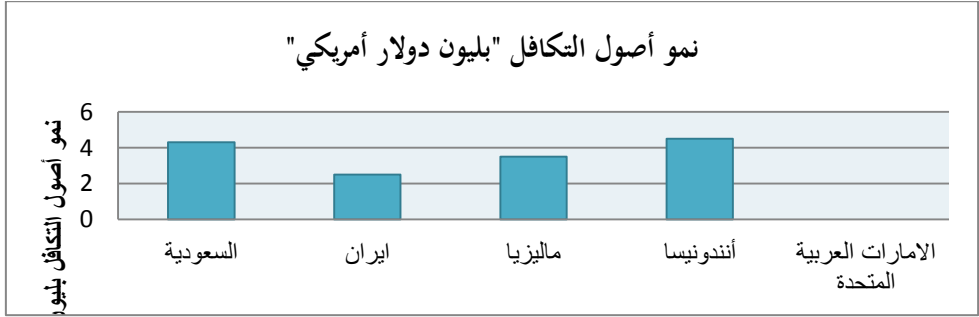
3. 2. قطاع التكافل

نمت صناعة التكافل إلى 46 مليار دولار أمريكي في عام 2017 لكنها لا تزال أصغر مساهم في صناعة التمويل الإسلامي من حيث الأصول، وعلى العموم هناك 324 شركة تقدم خدمات التكافل، وكما هو الحال في قطاع البنوك الإسلامية فعملية الاندماج متواصلة في قطاع التكافل، فقد بلغت قيمة صفقة استحواذ تكافل الامارات على شركة تكافل الهلال بـ 37 مليون درهم، وأكدت الشركة في بيان لسوق دبي المالي أن الصفقة هي صفقة استحواذ على كامل أسهم شركة تكافل الهلال وليست صفقة اندماج (37 مليون درهم قيمة استحواذ "تكافل الامارات" على تكافل الهلال، 2017) [7]. و في ديسمبر 2017 تم إندماج وحدات سوليدرتي جروب التي تتخذ من البحرين مقراً لها والأهلية للتأمين (Completion of Merger between Solidarity General Takaful and Al Ahlia Insurance, Solidarity Group,, 2018) [8].

ويشهد سوق التكافل اهتماماً متزايداً وذلك من خلال دخول أسواق جديدة مثل إطلاق أول شركة تكافل في نيجيريا والمتمثلة في جيز للتكافل، وبعد أن أصدرت الحكومة إرشادات التكافل في 2013 وذلك لتعميق ثقافة التأمين التكافلي، وفي سبتمبر 2019 قامت هيئة التأمين الوطنية النيجيرية (NAICOM) بتفويض شركة حجر الزاوية للتأمين التكافلي المحدود وشركة السلام للتأمين التكافلي المحدودة للعمل في السوق النيجيرية (Ndoye, 2019) [9]. وقد أدى إنشاء هاتين الشركتين إلى رفع عدد شركات التكافل العاملة في نيجيريا إلى أربعة بعد حصول نور التكافل وجيز تكافل على موافقتها في عام 2016 (Création de deux nouvelles sociétés d'assurance takaful au Nigéria, atlas magazine, l'actualité de l'assurance dans le monde, 2019) [10].

تمثل كذلك لندن مركزاً للتأمين التكافلي، حيث قامت جمعية التأمين الإسلامية بلندن (IIAL)* والتي تأسست في 2015 بصياغة قواعد تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية والمعايير القانونية للتأمين التكافلي وذلك بمساعدة نخبة من علماء الشريعة الإسلامية، بحلول عام 2019 لعب قطاع التكافل دوراً رائداً في صناعة التأمين في المملكة المتحدة وهذا بعد خروج هذه الأخيرة من الاتحاد الأوروبي.

شكل 3: حصة أكبر 5 دول لديها أصول شركات التأمين التكافلي حول العالم (بليون دولار أمريكي) للعام 2017



Source: Islamic finance development report 2018, building momentum, Thomson Reuters, p18.

3.3. المؤسسات المالية الأخرى: بلغت أصول المؤسسات المالية الأخرى ما قيمته 135 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 560 مؤسسة والموزعة كالآتي:

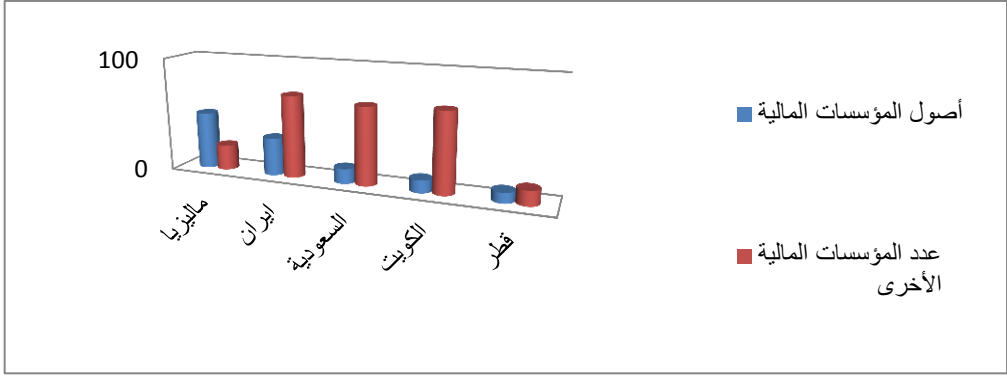
252 شركة استثمارية و 105 مؤسسة مالية و 66 شركة تمويل تأجيري، بالإضافة إلى 29 مؤسسة مصغرة و 24 شركة تعمل بصيغة المضاربة بالإضافة إلى 84 مؤسسة تبقى ضمن خانة المؤسسات المالية الأخرى (Islamic finance development report 2018, building momentum, Thomson Reuters, 2018).

وتعتمد هذه المؤسسات المالية على التمويل باعتماد التكنولوجيا المالية الإسلامية التي غالباً ما يتم الإشارة إليها بالاختصار FinTech ، وقد تميز عام 2017 بالعديد من الأولويات في مجال مشروع FinTech الإسلامي. بصرف النظر عن أقسام التكنولوجيا أو الخدمات الرقمية التي تقدمها البنوك

* Islamic Insurance Association of London.

وشركات التأمين الإسلامية، يمكن للشركات القائمة على التكنولوجيا الإسلامية أن تلعب دورًا كبيرًا في قطاع المؤسسات المالية الأخرى، وأهم أشكال التمويل عن طريق FinTech هو التمويل الجماعي الإسلامي والذي يأخذ عدة أشكال منها مثلاً: تمويل الخدمات الاجتماعية، دعم مشاريع التنمية الحكومية، تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإحدى هذه الشركات التي تعتمد طريقة FinTech هي (Ethis is Ethical Crowdfunding, Let's change the world together) [12] التي مقرها سنغافورة وماليزيا، والتي تدير منصات مختلفة للتمويل الجماعي.

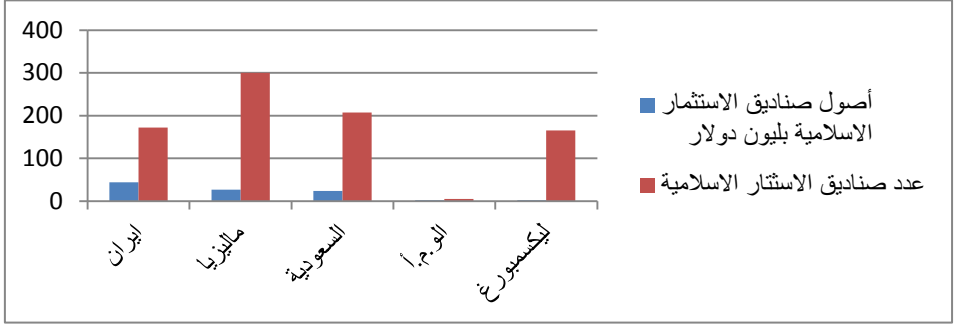
شكل 4: حصة أكبر 5 دول لديها أصول بالمؤسسات المالية الأخرى للعام 2017



Source: Islamic finance development report 2018, building momentum, Thomson reuters, p19.

لقد عرفت صناديق الاستثمار الإسلامية تركز للتداول في ثلاثة دول والمتمثلة في إيران وماليزيا والمملكة العربية السعودية بنسبة 87% أي ما يعادل 95 بليون دولار أمريكي وبحجم 679 صندوق استثمار للعام 2017، فقد احتلت ماليزيا المرتب الثاني وذلك بإصدار 41 صندوقاً مختلطاً، تليها باكستان بـ 32 صندوقاً وإندونيسيا بـ 31 صندوقاً، تمتلك معظم هذه الصناديق أصولاً مختلطة.

شكل رقم 5: حصة أكبر 5 دول لديها أصول صناديق الاستثمار الإسلامية للعام 2017



Source: Islamic finance development report 2018, building momentum, Thomson reuters, p21.

4. الأسواق الجديدة للصناعة المالية الإسلامية

انتشرت الصناعة المالية الإسلامية عالمياً حيث امتدت في مناطق دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا وتستحوذ المملكة العربية السعودية وإيران وماليزيا والامارات على معظم الأصول المالية الإسلامية في العالم.

وتجاوز الانتشار الجغرافي لصناعة التمويل الإسلامي الأسواق التقليدية في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا ودخلت الصناعة مناطق جغرافية مثل افريقيا كغانا وساحل العاج ونيجيريا، وشرق آسيا كاليابان والصين وهونغ كونغ، وأمريكا وكندا ودولا أخرى عديدة، وأشارت أيضاً إلى أن سوق الصيرفة والتمويل الإسلامي لا يزال يسير بالاتجاه الصحيح في مجال تقديم المنتجات والخدمات الإسلامية وتطوير التمويل الأصغر، وقد أدنى ذلك إلى توسع الآفاق المشرقة لهذه الصناعة والانتشار الجغرافي الكبير في الأسواق الجديدة ناهيك عن التطور الموجود أصلاً في الشرق الأوسط وآسيا. ويمكن تقسيم الأسواق الجديدة للتمويل والصيرفة الإسلامية، إلى أربعة أقسام وهي: افريقيا، شرق آسيا، شمال وجنوب أمريكا، أسواق أخرى محتملة.

1.4. أفاق التمويل الإسلامي في أفريقيا

ان أفاق النمو المستقبلية للتمويل الإسلامي في القارة الأفريقية مشرقة وتمثل في الوقت الراهن نسبة 2,4 % من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية، فالتمويل الإسلامي منتشر في 21 دولة أفريقية، ويتنوع وجوده بين أنظمة قائمة مثل السودان، وأسواق ناشئة وجديدة مثل أوغندا، كما أن جنوب أفريقيا خططت خطوات رائدة في هذا المجال منذ سنة 2011، إضافة إلى نيجيريا والسنغال وكينيا، فيما لا تزال أسواق دول مثل إثيوبيا وأوغندا وزامبيا والموزمبيق في مرحلة الاستكشاف لقطاع التمويل الإسلامي (WORLD'S ISLAMIC FINANCE MARKETPLACE) [14].

فعلى سبيل المثال شهد عام 2014 تطورات تنظيمية في مجال الصيرفة الإسلامية في دول إفريقية مثل أوغندا والمغرب. ففي أوغندا شملت التطورات التنظيمية الموافقة على قانون المؤسسات المالية المعدل لعام 2015، مما يمهّد الطريق لإدخال خدمات الصيرفة الإسلامية إلى البلاد. في المملكة المغربية تزامن تطور اللوائح التنظيمية للصيرفة الإسلامية مع قيام البنك المركزي في المغرب بوضع خطة إصدار تراخيص للمصارف الإسلامية بحلول هذا العام.

استحوذت أنشطة الصكوك على مساحة كبيرة من الاهتمام في مختلف الدول الأفريقية مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا والسنغال والنيجر وساحل العاج على حد سواء، نيجيريا قد أعلنت إصدار 62 مليون دولار أمريكي مع عائد 14,75% في عام 2013، على نفس المنوال قامت كل من جنوب أفريقيا والسنغال، بإصدار ولأول مرة، صكوك سيادية بقيمة سوقية 500 و 168 مليون دولار أمريكي على التوالي (ساحل العاج تطلق الصكوك السيادية، 2016)، [15] وفي نوفمبر 2015 أصبحت ساحل العاج أحدث دولة أفريقية تقوم بإصدار صكوك سيادية بمبلغ 150 مليار فرنك إفريقي، وبمعدل ربح بنسبة 75,5% لمدة خمس سنوات، ومن ناحية أخرى أنشأت الحكومة النيجيرية برنامجا للصكوك بقيمة 150 مليار فرنك إفريقي بهدف تمويل المشاريع التنموية، وقد تم إصدار هذه الصكوك سنة 2015 بدعم من القطاع الخاص للبنك الإسلامي للتنمية الكائن بالمملكة العربية السعودية (IDB)، ويستمر هذا البرنامج إلى غاية 2020.

2.4. التمويل الاسلامي في شرق آسيا

أظهرت البلدان القوية في شرق آسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ والصين اهتماما ملحوظا من أجل تطوير الصيرفة الإسلامية في أسواقها المحلية بالإضافة إلى خلق فرص لمصدري الصكوك للاستفادة من سوقها. وقد تم حتى الآن اتخاذ مجموعة من المبادرات لتطوير المصارف الإسلامية في جميع أنحاء شرق آسيا مما يشير إلى توقعات نمو قوية لهذا القطاع، في سنة 2015 اتخذ القطاع المصرفي في اليابان خطوات من شأنها تمكين مجال التمويل الإسلامي. لعل من ضمن الخطوات الرئيسية المتخذة هي إعلان هيئة الرقابة المالية اليابانية تخفيف القواعد المالية مما يكفل للبنوك المحلية البيئة المناسبة لتقديم منتجات التمويل الإسلامي (مجلة the banker، تقرير 2016) [16]، ومن جهة أخرى تسعى هونغ كونغ جاهدة لتكون مركزا للوساطة المالية الدولية بالصين والشرق الأوسط باعتبارها البوابة المثالية لإدراج العملة الصينية في القطاع المصرفي الإسلامي، ومن أحدث الجهود الرامية إلى تعزيز التمويل الإسلامي، هو إصدار حكومة هونغ كونغ صكوكها السيادية الثانية في عام 2015 بنجاح، حيث تم إدراجها في كل من بورصة هونغ كونغ، بورصة ناسداك دبي وبورصة ماليزيا (Briefing, 2014) [17].

3.4. التمويل الاسلامي في شمال وجنوب أمريكا

في منطقة أمريكا الشمالية، يطلق على التمويل الإسلامي بالعظيم القادم أو المقبل على قطاع الخدمات المالية في كندا. والأهم من ذلك هو امتلاك الحكومة الكندية الوسائل والقدرات التي من شأنها تعزيز فرص نجاح التمويل الإسلامي في البلاد، من أبرزها نسبة السكان المسلمين المتنامية، والنظام المصرفي المستقر بالإضافة إلى البيئة التنظيمية الملائمة، إن هذه المزايا كفيلة بجعل كندا مركزا للصيرفة الإسلامية في أمريكا الشمالية، ولقد كشف كل من تومسون رويترز وتحالف تورونتو المالي للخدمات (TFSA) عن دراسة رئيسية قاموا بها بعنوان "توقعات كندا للتمويل الإسلامي 2016"، تظهر هذه الدراسة تحليل شامل وتقييم معاصر للفرص المتاحة حاليا أمام الحكومة الكندية، كما كشفت هذه الدراسة عن المعلومات والتحليلات ووجهات النظر حول فرص التمويل الإسلامي في كندا (التمويل الاسلامي - التنمية في الأسواق الجديدة-، 2018) [18].

5. أفاق وتطلعات الصناعة المالية الإسلامية

ظهرت المصارف الإسلامية تلبية لمتطلبات المجتمعات الإسلامية التي ترفض الربا شكلاً ومضموناً ولقد قدمت أدوات تمويلية منافسة على الصعيدين المحلي والدولي حتى وإن كثيراً من المصارف التقليدية فتحت نوافذ إسلامية لها لتستعيد حصتها من المودعين، ذلك الظهور والذي حظيت به المصارف الإسلامية جعلها في مواجهة شرسة لحملة من التحديات أهمها:

1.5. التحديات القانونية: تتمثل في طبيعة القوانين التي تحكم النشاط المصرفي والتجاري والتي لا تأخذ أحياناً في الاعتبار أوضاع ومعاملات البنك الإسلامي المتميزة، حيث تقف القوانين المصرفية في معظم البلدان الإسلامية وقوانين التجارة والنقد وقوانين الملكية العقارية وقوانين الضرائب في طريق أداء وتطور النظام المالي الإسلامية بوجه عام، وإذا أضفنا إلى ذلك أن معظم استثمارات البنوك الإسلامية تعتمد اعتماداً تاماً على إخلاص المستثمرين وأمانتهم نستطيع القول أنه في ظل تلك التشريعات الحالية كلها أن هذه الاستثمارات ليست بمأمن تام (حمود، ايلول 1998) [19].

2.5. ضعف رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية: من المعلوم أن بنية البنوك المركزية قد أسست على نظام الفائدة وكذلك أنظمتها الرقابية وخضوع البنوك الإسلامية بصورة تلقائية لرقابة هذه السلطات النقدية، سيؤدي إلى إخراج تلك البنوك عن طبيعتها وأساسيات العمل بها واحدة بعد الأخرى اضطراراً أو تناسباً مع متطلبات هذه الرقابة، مما يجعلها في وضع المخالف لأنظمتها التأسيسية في بعض الأحيان وهذا من شأنه التأثير سلباً على صورتها لدى المتعاقدين معها فضلاً عن أن الضرر الذي سيلحق بها مقارنة مع البنوك التقليدية سيكون كبيراً (حميد، المجلد 18، العدد 2، 2010) [20].

3.5. التحديات الفكرية والفقهية: هناك عدة تحديات فكرية وفقهية تجابه عمل البنوك الإسلامية يمكن استعراض أهمها بالآتي (حسن، 1996، صفحة 34) [22]:

- تعدد الآراء الفقهية؛

- ندرة الكوادر البشرية المؤهلة التي تجمع بين الخبرة المصرفية والمعرفة الشرعية والكفاءة المهنية؛

- مشكلة فائض وعجز السيولة لدى البنوك الإسلامية: في حال وجود فائض السيولة عند بعض البنوك الإسلامية بسبب أن البنوك غير قادرة على توظيف هذا الفائض في مشاريع استثمارية ذات صيغ تمويلية إسلامية بسبب ضعف ثقافة الاستثمار الإسلامي، حيث لا يوجد أمامها إلا خياران اثنان يتمثلان في أن تحتفظ بالنقد في الخزائن الخاصة بالبنك المركزي دون فائدة، أو أن تحول جزءاً منها إلى عملة أجنبية، وفي حالة عدم توفر سيولة الموجودات بسبب انتشار صيغ التمويل القائمة على أساس الدين، وانعدام التمويل عن طريق تقاسم الأرباح، وهذا تحدي يشكل صعوبة في تحويل هذه الصيغ التمويلية إلى أدوات مالية يمكن التفاوض بشأنها، فمجرد إحداث الدين لا يمكن تحويله إلى أي شخص إلا بقيمته الاسمية، ويجعل ذلك هيكل السوق المالية الإسلامية غير قابل للتسييل بدرجة عالية (البلتاجي، 2014) [23].

- عدم تكيف النظام المالي والضريبي مع متطلبات النشاط المصرفي الاسلامي: الأعباء المالية الملقاة على عاتق البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية كبيرة، لأن أنشطة هذه البنوك والمؤسسات تقوم في الأساس على الاستثمار النوعي الحقيقي الذي تعد المخاطرة من أهم سماته وخصائصه بخلاف الإقراض النقدي الذي هو أساس عمل البنوك التقليدية والذي تنعدم فيه نسبة المخاطرة مقارنة بالاستثمار الحقيقي، فقدرة البنوك التقليدية على خلق النقد وزيادة العرض النقدي تعد كبيرة جداً مقارنة بما عليه الحال في البنوك الإسلامية التي تمارس عملها على أسس شرعية صحيحة. ونظراً لتعدد المعاملات في العمليات المالية الإسلامية، ازداد خضوع العملية الواحدة لرسم الدمغات والطابع التي تصل في بعض الأحيان إلى مبالغ كبيرة، ولتلافي تأثير هذه التكاليف والرسم على تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا، تم تعديل قانون رسوم الدمغة لقصر هذه الرسوم على سند التمويل دون سند البيع الثاني بين الممول والعميل، وذلك في حالة تعدد التصرفات والعقود، كما خص المرسوم رقم 35 لسنة 2005 بشأن إعفاء البنوك الإسلامية في سورية من رسوم الطابع على العقود وضرائب الربح عليها حتى لا تتحمل عبء دفع الضريبة مرتين للبيوع التي تقوم بها وفقاً لأحكام الشريعة (العابدين، 2012) [24].

- **قلة الأدوات والأساليب المصرفية:** رغم ابتكار البنوك الإسلامية للعديد من الصيغ والآليات المصرفية الإسلامية في هذه المرحلة إلا أنه لا تزال بحاجة الى المزيد من هذه الأدوات، والتحدي الذي يواجه البنوك الإسلامية هو حاجتها لآليات تستطيع التوفيق بين رسالتها في التنمية واعداد الأرض والتي تتطلب توظيف المدخرات في مشروعات طويلة الأجل وذات مخاطر مرتفعة وبين رغبات المودعين في سهولة تسهيل الودائع مع قلة المخاطر (العماري، يومي 2 و3 جويلية 2005)[25].

4.5. تحديات العولمة: ظهر في السنوات الأخيرة تحد جديد يواجه البنوك الإسلامية يتمثل في المنافسة الشرسة من قبل البنوك العالمية، والتي تمتاز بارتفاع مستوى خدماتها وخاصة عقب افتتاحها لأقسام خاصة بالمعاملات الإسلامية، ويفرض هذا التحدي أن تتجه البنوك الإسلامية لتحقيق مستوى الجودة الشاملة في خدماتها المصرفية وذلك من خلال تطبيق أحدث أساليب التقنية والاتصال.

5.5. عدم الانتشار وضعف الشبكة الحالية للبنوك الإسلامية: تحتاج الأعمال المصرفية والمالية إلى وجود شبكة منتشرة انتشارا جغرافيا مناسباً حتى تستطيع أن تؤدي عملها بكفاءة وفاعلية، وحتى تستطيع أن تخدم الجمهور في أماكن تواجدته أو في الأماكن التي يرغب أن يحصل على خدمه معينة فيها، ويرجع ضعف الانتشار هذا الى عدة أسباب من بينها:

- صعوبة الحصول على تراخيص لقيام مؤسسات جديدة أو فتح فروع جديدة.
- عدم توفير المناخ التشريعي الملائم الذي يشجع على إنشاء البنوك الإسلامية وذلك في أكثر الدول العربية والإسلامية هذا في حال وجود مثل هذه التشريعات أصلاً.

6.5. عدم وجود سوق مالي إسلامي: هذه السوق هي من ضرورات الاستثمار والبنوك الإسلامية تعاني من عدم امتلاكها أدوات مالية تتمتع بما تتمتع به الأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية من قدرة على تحويل استحقاقات موارد الأموال القصيرة الأجل إلى استثمارات وقت الحاجة، مع تحقيق قدر معقول من الأرباح والضمان كما أنها لا تملك أدوات تمكنها من استقطاب موارد أموال ذات أجال طويلة من العملاء، فالأدوات المالية التي تتعامل بها البنوك الإسلامية تقتصر على الودائع الجارية والاستثمارية وودائع التوفير، وهي تستحق خلال مدة قصيرة بينما تقوم بممارسة نشاطها من خلال اللجوء إلى صيغ استثمارية

وتقوية متعددة كالمشاركة والمضاربة والإيجار التمويلي ومعظم هذه يصلح للاستثمار الطويلة الأجل نسبياً، فهذا الأمر دفع بالبنوك الإسلامية إلى التخلي عن الكثير من الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية الطويلة الأجل والتركيز على الاستثمارات القصيرة الأجل كالمراجحة والمشاركة في مشاريع محددة كونها مواردها قصيرة الأجل ومعظم الصيغ التي تعتمد عليها تصلح للاستثمار الطويل الأجل (حميد، المجلد 18، العدد 2، 2010) [26].

6. الخاتمة

استطاعت الصناعة المالية الإسلامية التغلغل والانتشار وفرض وجودها على الساحة الاقتصادية الدولية، بعد أن كانت مهمشة، وقد كان للأزمة المالية العالمية 2008 الدور البالغ في تحول الأنظار من المالية التقليدية إلى المالية الإسلامية، ويظهر هذا جلياً من خلال قيام أقوى الدول الغربية التعامل بالعديد من الصيغ التمويل الإسلامية، وكذا فتح نوافذ وشبابيك على مستوى بنوكها خاصة بالتمويل الإسلامي، إلا أنه تبقى أمام الصناعة المالية الإسلامية جملة من التحديات الواجب عليها التخفيف منها أو تجاوزها، ويكون ذلك من خلال جملة من التوصيات والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- توفير بيئة تشريعية ملائمة لعمل البنوك الإسلامية وجو ملائم لزيادة نشاطها، وذلك لتفادي المنافسة الغير متكافئة مع المصارف التقليدية والتي تقدم منتجات أكثر تنوعاً.
- أن تضم هيئة الرقابة الشرعية متخصصين في مجال المعاملات المصرفية، وإيجاد مراكز إسلامية مالية علمية لتدرب هؤلاء على صميم عمل البنوك الإسلامية، وتزودهم بالمهارات اللازمة لإصدار الفتاوى ومتابعة عمل البنك والتأكد من قيامهم بالمعاملات المالية غير الربوية.
- مواكبة التغيرات في خريطة الاقتصاد العالمي، فالتوجه اليوم نحو أسواق الشرق الناشئة أكثر أمناً من أي توجه آخر.

- توفير التكنولوجيا الحديثة للملائمة لعمل البنوك الإسلامية وكذا زيادة نفقات البحث والتطوير ومحاولة تكييف أو وضع سياسة لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية في الوقت الذي تحظى فيه البنوك التقليدية بتقييم دولي من خلال اتفاقية بازل عكس نظيرتها الإسلامية والتي تعمل في بيئة عالية

المخاطر فضلا عن أنها تمتلك حجم أصول أقل من نظيرتها التقليدية وهذا يجعل تطبيقها لبازل في وضع تنافسي أضعف.

8. قائمة المراجع

[1] -WORLD'S ISLAMIC FINANCE MARKETPLACE. (s.d.). Consulté le fevrier 13, 2020, sur <http://www.mifc.com/index.php>

[2] - ساحل العاج تطلق الصكوك السيادية. (2016). تاريخ الاسترداد 23 نوفمبر, 2015, من Islamicfinance.com

[3] - 37 مليون درهم قيمة استحواذ "تكافل الامارات" على تكافل الهلال. (21 ديسمبر, 2017). تاريخ الاسترداد 10 فيفري, 2020, من <https://www.fxnewstoday.ae/stocks/dubai-news>

[4]- Completion of Merger between Solidarity General Takaful and Al Ahlia Insurance, Solidarity Group,. (2018). Retrieved fevrier 10, 2020, from <http://www.solidaritygroup.com/>

[5]- Islamic finance development report 2018, building momentum, Thomson reuters. (2018). Retrieved fevrier 2020, from <https://ceif.iba.edu.pk/pdf/Reuters-Islamic-finance-development-report2018.pdf>

[6] - اتحاد المصارف العربية. Consulté le 2019, sur <http://www.uabonline.org/ar/research/banking/>

[7] - التمويل الاسلامي - التنمية في الأسواق الجديدة-. (2018). تاريخ الاسترداد 20 نوفمبر, 2019, من www.mifc.com

[8]- المغرب يعلن إصدار أولى "الصكوك الإسلامية" بقيمة مليار درهم. (29 سبتمبر, 2018). تاريخ الاسترداد 12 فيفري, 2020, من <https://www.hespress.com/economie/406679.html>

[9] - Création de deux nouvelles sociétés d'assurance takaful au Nigéria, atlas magazine, l'actualité de l'assurance dans le monde. (2019, septembre 13). Consulté le fevrier 10, 2020, sur <https://www.atlas-mag.net/article/creation-de-deux-nouvelles-societes-d-assurance-takaful-au-nigeria>.

[10] -اتفاق اندماج بين بنك بروة وبنك قطر الدولي (IBQ). (2019). تاريخ الاسترداد 06 فيفري, 2020, من <https://www.barwabank.com/ar/media-center/press-release/merger-agreement-between-barwa-bank-and-international-bank-qatar-ibq>

[11] -الشركة الاسلامية للأوراق المالية. (2019). تاريخ الاسترداد 06 فيفري, 2020, من <https://www.islamicbroker.com.qa/ar/story>

- [12] - بنك أبو ظبي التجاري يوقع اتفاقية تعاون مع شركة امارتك لتسهيل عمليات الدفع الالكتروني. (16 أكتوبر، 2019). تاريخ الاسترداد 06 فيفري، 2020، من <https://www.zawya.com>
- [13] - مجلة. (2019). the banker.
- [14] - Briefing, A. (2014, july 23). Asia: the Future of Islamic Finance? Retrieved February 29, 2020, from <http://www.asiabriefing.com/news/2014/07/asia-future-islamic-finance/>
- [15] - Ethis is Ethical Crowdfunding, Let's change the world together. (n.d.). Retrieved fevrier 10, 2020, from <https://ethis.co/>
- [16] - Ndoeye, A. (2019, september 11). Le Nigéria s'enrichit de deux nouvelles compagnies d'assurance takaful, Financial Afrik. Consulté le fevrier 10, 2020, sur <https://www.financialafrik.com/2019/09/11/le-nigeria-senrichit-de-deux-nouvelles-compagnies-dassurance-takaful/>
- [18] - WORLD'S ISLAMIC FINANCE MARKETPLACE. (n.d.). Retrieved fevrier 13, 2020, from <http://www.mifc.com/index.php>
- [19] - إسماء مهدي حميد. (المجلد 18، العدد 2، 2010). الوساطة المالية في المصارف الإسلامية. مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، الصفحة 372.
- [20] - البلتاجي، م. (2014). أفريقيا. (29 المصارف الإسلامية - التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي). Consulté le 20, 2020, sur <http://www.beltagi.com/ar>
- [21] - العابدین، م. و. (2012). ديسمبر. (10 معوقات العمل المصرفي الإسلامي) le 14, 2015, مارس. Consulté le 20, 2020, sur <http://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=2448>
- [22] - مجلة the banker. (تقرير 2016). البنوك اليابانية - التوسع من خلال التمويل الإسلامي.
- [23] - حسن حمود. (ايلول 1998). مشغل المصارف الإسلامية في ظل النظام المصرفي العالمي، عدد 210. مجلة الاقتصاد الإسلامي.
- [24] - حسن سالم العماري. (يومي 2 و 3 جويلية 2005). ورقة عمل مقدمة لمؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية. المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، (صفحة الصفحة 07). دمشق، سوريا.
- [25] - داود حسن. (1996). ، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، ط 1، 32.
- [26] - مطلوب، م. ن. (s.d.). معوقات عمل المصارف الإسلامية. Consulté le 02, 2015, sur <http://www.arabnak.com>